الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 13 ديسمبر 2018 بين الصندوق السعودي للتنمية

والجمهورية التونسية لتمويل مشروع "التنمية الفلاحية المندمجة في

جومين وغزالة وسجنان (المرحلة الثانية)"

(2019 / 11)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 02 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض**

تاريخ انتهاء الأشغال: 22 / 05 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 14 فيفري 2019
جلسة اللجنة: 15 ماي 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (09 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 22 ماي 2019 **رئيس اللجنة** : المنجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 13 ديسمبر 2018 مع الصندوق السعودي للتنمية اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل "مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في جومين وغزالة وسجنان (المرحلة الثانية)" بمبلغ ثلاثة وتسعون مليون وسبعمائة وخمسون ألف (93.750.000) ريال سعودي أي ما يعادل حوالي 74,4 مليون دينار تونسي.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تقليص نسبة الفقر في مناطق ولاية بنزرت. حيث تم التدخل في منطقة المشروع خلال سنة 2005 (المرحلة الأولى) بهدف تحسين مستوى المعيشة لسكان المناطق المستهدفة والحفاظ على الثروات الطبيعية. ويستهدف المشروع أكثر من 18 عمادة يستفيد منها أكثر من 70 ألف ساكن.

2) مكونات المشروع:

أ ـ إنشاء وتهيئة البنية التحتية ومصائد المياه:

تشمل إنجاز أكثر من 150 كم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية والفلاحية المعاد تقسيمها، التزود بالماء الصّالح للشرب وإعادة تهيئة شبكات الماء الصالح للشرب لأكثر من ألف مستفيد، حفر وتجهيز وكهربة آبار عميقة، إنشاء وتهيئة المرافق الأساسية، إحداث منشآت التعبئة والتحكم في مياه السيولة، وإنجاز وإعادة تهيئة وحماية وتجهيز بحيرات جبلية ومناطق سقوية وسدود تلية.

ب ـ توفير معدات وتجهيزات وآليات:

تشمل توفير معدّات وتجهيزات وآليات، وأدوات ووسائل إعلامية وبصرية. ودعم وحدة التنفيذ بسيارات وأجهزة مكتبية وكل ما يلزم لضمان نجاح المشروع.

ت ـ المحافظة على الموارد الطبيعية وتدعيم الإنتاج الفلاحي:

تشمل تهيئة المناطق الفلاحية، والمناطق الرعوية، وتهيئة مجاري الأدوية والمصبات، بالإضافة إلى غراسة الأشجار المثمرة ودعم وتطوير الإنتاج الحيواني. توعية وإرشاد الفلاحين ومربي الماشية وإجراء بحوث تنموية، وتثمين مناطق التدخل العقاري.

ث ـ صيانة وتشغيل:

تشمل صيانة وتشغيل المنشآت الفلاحية المختلفة.

3) تكلفة المشروع:

تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي (29.93) مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي (112.24) مليون ريال سعودي حوالي 87 مليون دينار تونسي.

4) مدّة تنفيذ المشروع:

يتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في نهاية سنة 2025.

5) شروط التمويل:

- مبلغ القرض: ثلاثة وتسعون مليون وسبعمائة وخمسون ألف (93.750.000) ريال سعودي أي ما يعادل حوالي 74,4 مليون دينار تونسي.
- نسبة الفائدة: قارّة بـ 2 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة،
- مدّة السداد: 20 سنة منها فترة إمهال بـ 5 سنوات،
- طريقة السّداد: يتم تسديد هذا القرض بأقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة (15 مارس و15 سبتمبر).

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة الماليـة والتخطيـط والتنميـة فـي مشـروع هـذا القانـون في جلستها المنعقدة يوم 15 ماي 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وأكد النواب على أهمية هذا المشروع في دفع التنمية الاقتصادية بالمناطق المعنية والتي تعاني التهميش والفقر، وأوصوا بضرورة تعميم مثل هذه المشاريع على مختلف المناطق المحرومة.

وأشار نواب آخرون إلى أهمية هذا المشروع على المستوى الوطني حيث سيمكن من المساهمة في تعبئة الثروة المائية باعتبار وأن المناطق المستهدفة تسجل نسب هامة من الامطار سنويا.

ونوه عدد من النواب بالشروط المالية الميسرة لهذا القرض من حيث نسبة الفائدة ومدة السداد.

واستفسر نائب عن أسباب اختيار ولاية بنزرت لانجاز هذا المشروع خاصة وأنها ليست من ضمن أفقر الولايات في تونس، وأوضح نائب آخر أنه تم اختيار المعتمديات المستهدفة باعتبار وأنها تحتل المراتب الأخيرة في سلم مؤشرات التنمية. كما أن هذا المشروع هو مواصلة لمشروع تم الانتهاء من انجاز مرحلته الاولى وكان تقييمه ايجابيا.

وأفاد أحد النواب أن أهم الاشكاليات التي شهدتها أجيال مشاريع التنمية المندمجة هي ضعف الحوكمة مما جعلها لا تقدم النتائج المرجوة منها.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- مدّ المجلس بتقييم مفصل للمرحلة الأولى من هذا المشروع،
- الحرص على اعتماد مبادئ الحوكمة وحسن التصرف في انجاز هذا المشروع،
- الحرص على عدم استغلال هذه المشروع لاقتناء سيارات فخمة ومكلفة،
- مد المجلس بمخطط الأعمال (Business plan) لهذا المشروع،
- العمل على تعميم مثل هذه المشاريع على مختلف المناطق المحرومة.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيــس اللجنــة	**المقررة**
المنجي الرحوي	ليلى الحمروني